سلسلة الدراسات العُمانية (٦)

الخليل بن أحمد الفراهيديّ

أوراق الندوة الدولية التي نظمتها وحدة الدراسات العُمانية في جامعة آل البيت بالتعاون مع

سفارة سلطنة عُمان في المملكة الأردنية الهاشمية

بتاريخ: ٢٧-٢٩ جمادى الآخرة ١٤٢٧هـ/٢٣-٢٥ تموز ٢٠٠٦)

إعداد وتحرير

د. سعيد جبر أبو خضر
قسم اللغة العربية وآدابها
جامعة آل البيت

د. محمد محمود الدروبي
قسم اللغة العربية وآدابها
جامعة آل البيت

المجلـــــد الثاني

منشورات جامعة آل البيت
١٤٢٨هـ / ٢٠٠٧م

صورة الخليل بن أحمد نحوياً كما رسمها جعفر عبابنة

د. خلود العموش
الجامعة الهاشمية ـ الأردن

صورة الخليل بن أحمد نحوياً كما رسمها جعفر عبابنة

د. خلود العموش

مقدمة:

لم يترك الخليل بن أحمد –على ما هو معروف– كتاباً خاصاً بالنحو، وما وصلنا من نحوه مودع في كتاب تلميذه سيبويه، الذي نقل نحوه بأمانة، أو منثور هنا وهناك في بعض الكتب الأمهات، التي وضعت في الفترة الزمنية التي تلت زمن الخليل مباشرة.

ومن ثم فإن الصورة التي سترسم للخليل النحوي لا بّد أن تستند بشكل رئيس إلى كتاب سيبويه، وإلى هذه المنثورات في كتب النحو الأخرى، كما أنها ستتسم بكثير من الاستنتاج، وستكون محاولة للتفسير وليس للاستنطاق المباشر.

والباحثون في الخليل –عموماً– انقسموا إلى فريقين: فريق أخذ بعلم الخليل، ورسم له هالة عظيمة أعمت عن تتبع تفاصيل الصورة وحقائق العلم، وفريق غمطه حقه، ولم يضعه الموضع الذي يستحقه في مسيرة الدرس النحوي العربي عموماً. وتأتي دراسة جعفر عبابنة لتأخذ محلاً وسطاً بين هذين الفريقين، على ما سنرى. وهذه الدراسة هي في الأصل أطروحة جعفر عبابنة للماجستير، وكان عنوانها: "وضع الخليل بن أحمد لأصول النحو البصري وفروعه"، وقدمها في جامعة القاهرة عام ١٩٧٠. ثم حولها إلى كتاب عام ١٩٨٤، جعل عنوانه: "مكانة الخليل بن أحمد في النحو العربي" لأنه وجد أنه (أليق بموضوعه)[١].

وسنقدم صورة أمينة للصورة التي رسمها جعفر عبابنة للخليل نحوياً في هذا الكتاب، متوقفين عند موضوعيتها، واستيفائها، وما عرضها من هنات، ومحللين بعض الاستنتاجات، وجوانب التفسير، وبعض القضايا النحوية التي ما زالت تحتاج إلى نظر.

١– وصف عام للكتاب:

جعل عبابنة كتابه في: تمهيد، وبابين، وخاتمة. أما التمهيد فيتألف من قسمين :

الأول منهما يتحدث عن جهود النحويين السابقين للخليل، والثاني يتحدث عن حياة الخليل، وثقافته، ونشاطه العلمي، وآثاره.

وأما الباب الأول فيختص بالأصول النحوية، وما اتصل بها من التعليل. ويقوم على ثلاثة فصول: الفصل الأول: في السماع، والفصل الثاني: في القياس، والفصل الثالث: في التعليل.

وأما الباب الثاني فخاصّ بالحديث عن الفروع. ويقوم أيضاً على ثلاثة فصول؛ الفصل الأول: في العوامل والمعمولات، والفصل الثاني: في تحليل الأدوات والصيغ والعبارات، والفصل الثالث: في المصطلحات. وجعل الخاتمة للنتائج والملاحظات العامة، ثم أثبت قائمة المصادر والمراجع.

وقد اقتصر هذا البحث -أو كاد- في دراسة نحو الخليل على كتاب سيبويه؛ وفي سبيل توضيح ما ورد في الكتاب، عاد الباحث إلى طائفة من شروح الكتاب، وفي مقدمتها شرح السيرافي على سيبويه، وشرح الأعلم الشنتمري للأبيات الواردة في الكتاب، وهو الشرح المسمى بـتحصيل عين الذهب من معدن جوهر الأدب في علم مجازات العرب، وشرح الصفار. كما اقتصر هذا البحث على دراسة النحو وحده دون الصرف، ولم يشر إلى شيء من مباحث الصرف، إلا بالقدر الذي تدفع إليه الضرورة.

وقد رجع الباحث إلى طائفة من كتب النحو الأخرى، وعلى رأسها كتاب (الإنصاف في مسائل الخلاف) لابن الأنباري، وإلى الكتب التي تحدثت عن الأصول النحوية، وأهمها: (الخصائص) لابن جني، و لمع الأدلة في أصول النحو للسيوطي. كما عاد إلى طائفة من كتب التراجم النحوية، ومنها مراتب النحويين لأبي الطيب اللغوي، وأخبار النحويين البصريين للسيرافي، وطبقات النحويين واللغويين للزبيدي، ونزهة الألباء لابن الأنباري، وبغية الوعاة للسيوطي. وإلى غيرها من كتب التراجم العامة والخاصة.

٢- أفكار البحث:

١. في القسم الأول من تمهيده استعرض جعفر عبابنة جهود النحويين حتى عصر

الخليل، فوقف عند العوامل التي أدت إلى نشوء علم النحو، ومنها ظهور اللحن، ووقف عند أولية النحو، وجهود أبي الأسود الدؤلي، وتلاميذه، ومنهم ابن عطاء، وميمون الأقرن، وعنبسة الفيل، ونصر بن عاصم، ويحيى بن يعمر، وعبد الرحمن ابن هرمز، وذكر أن معظم نحو أولئك كان يدور حول القراءات.

ثم تناول طبقة عبد الله بن أبي إسحق (ت ١١٧هـ) الذي أخذ عن تلاميذ أبي الأسود، وهو الذي يوصف بأنه فرّع النحو وقاسه، ونبغ من تلاميذه، عيسى بن عمر (١٤٩هـ)، وكان يعاصره في الفترة نفسها أبو عمرو بن العلاء (١٥٤هـ)، الذي يوصف بأنه امتاز عن ابن أبي إسحق بأنه أوسع علماً بكلام العرب، ولغاتها، وغريبها. وفي هذا الدور بدأ الحديث عما يسمى بالقياس والتعليل، يتسع مما يؤكد أن النحو قد تعدى طور البساطة والإبهام. ووضعت الكتب في هذه المرحلة، ومنها كتابا الجامع والإكمال، اللذان امتدحهما الخليل بن أحمد، وقد ضاعت كتب هذه الطبقة، إلا أن بعض آرائهم حفظت، وما زالت تتردد في كتب النحو، ثم تلت هذه الطبقة طبقة أخرى من تلاميذها، خطت بالنحو خطوات واسعة في مسيرة نضج النحو العربي، وعلى رأس هذه الطبقة الخليل بن أحمد، ويونس بن حبيب (١٨٢هـ).

٢. وفي القسم الثاني من التمهيد الذي أفرده الباحث للخليل: حياته، ونشاطه العلمي، فقد ذكر فيه أن المصادر القديمة التي تحدثت عن الخليل أغفلت ذكر شيء عن طفولته، وكأن انبهارها به، كبيراً وعالماً مشهوراً، أنساها طفولته، وما كان من أمرها. فراحت تتحدث عن عبقريته وعلمه، وأفاضت في ذلك، "حتى أصاب حياته الخاصة من الحيف ما أصاب طفولته، فلم نظفر إلا بقدر يسير عنها"[٢].

ووقف عبابنة في هذا القسم عند المرجّح في تاريخ ولادة الخليل، ووفاته، وصفاته التي أسعفت في تحديد جوانب شخصيته، وثقافته، ونشاطه العلمي، وعن مصادر هذه الثقافة، ومنها: بيئة البصرة العلمية، وحركة الترجمة من اللغات الأجنبية، وحركة العلوم الدينية والعربية؛ كالقراءات، والحديث، والتفسير، واللغة، والشعر، والنحو، ووقف عند وجوه ثقافته المتنوعة في اللغة والنحو والصرف والحديث، والقراءات، والشعر، والموسيقى، والحساب، والمنطق، والفلك، والجدل،

والطب، والرياضيات العقلية كالشطرنج، ثم وقف عند آثاره ومؤلفاته. وأشار إلى أن هذه الكتب قد ضاعت باستثناء معجم (العين)[٣].

٣. في الباب الأول من البحث، وقف عبابنة عند أصول النحو عند الخليل، وهي السماع، والقياس، والتعليل. أما السماع؛ فقد أبرز الباحث موقف الخليل من مصادر السماع المعروفة، وهي: القرآن، والحديث، وكلام العرب شعراً ونثراً، وفيما يتعلق بالقرآن ذكر عبابنة أن زاد الخليل القرآني قد أمده بفيض لا ينضب من الشواهد والأمثلة التي امتلأ بها كتاب سيبويه، وأنه قد أكثر من تفسير الآيات وتحليلها، وتوجيهها. وكان في معظم ذلك يرد على أسئلة تلميذه سيبويه.

أما موقفه من القراءات؛ فقد وردت له في عدد من الآيات قراءات مختلفة، كان يأخذ بعضها مسلماً به، وكان يحمل على بعضها الآخر، وبعد استعراض عبابنة لعدد من الأمثلة على هذه المسألة عند الخليل قال: "وبعد، فهذه هي المواضع التي ذكرت فيها قراءات جرى للخليل ذكر معها، وهي ناطقة بعدم صحة ما نسب إليه من تخطئة بعض القراءات وردها"[٤].

وفيما يتعلق بالحديث الشريف، فإن عبابنة ينقل عن شوقي ضيف في المدارس النحوية "أن الخليل لم يستشهد بالحديث النبوي في تأصيله لقواعد النحو"[٥].

ويعلل عبابنة ذلك برواية الأحاديث بالمعنى، وأن بعض رواتها كانوا من الأعاجم[٦]. أما المصدر الثالث من مصادر السماع، وهو كلام العرب (شعراً ونثراً) فإن عبابنة يذكر أن الخليل رأى أن تؤخذ اللغة من ينابيعها الأصلية، ولذلك شد الرحال إلى مواطن العرب بالجزيرة، وأن اللغة لا تؤخذ من العرب الساكنين في الحواضر.

كما رأى عبابنة أن نظرة الخليل والبصريين إلى هذه القبائل حكمتها معايير خاصة تتصل بنقاء اللغة وصفائها، إذ كانوا يرون أنها ليست على درجة واحدة من الفصاحة، فلا يجوز أن يؤخذ عنها جميعها، وقد اختاروا قبائل معينة، جعلوها مثال الفصاحة، وهي القبائل التي قل اختلاطها بالأعاجم، ومن أهمها: قيس، وتميم، وأسد، وهذيل، وبعض كنانة، وبعض الطائيين. أما القبائل الأخرى التي كانت

تسكن أطراف الجزيرة، مجاورة غير العرب من الأمم، فلم يصح النقل عنها عندهم(٧)، وحاول عبابنة تفسير هذا المنهج في التعامل مع كلام العرب، وفسره بأنه كان الخيار الأمثل تلبية للحاجة السريعة، وانطلاقاً من فكرتهم الخاصة عن العرب، ودرجاتهم في الفصاحة(٨).

٤. ووقف عبابنة كذلك عند عصور الاحتجاج والتوثيق، ووقف عند الاعتبارين: الزماني، والمكاني في موضوع الاحتجاج، وبعد أن يذكر طبقات الشعراء الأربعة التي أخذت عنها اللغة يقول: "والذي يقرأ كتاب سيبويه، يجد أن الخليل قد استشهد بشعر الشعراء الجاهليين من مثل: النابغة، والأعشى، والشعراء المخضرمين من مثل: حسان، والعباس بن مرداس، واستشهد إلى جانب هؤلاء بشعر الشعراء الإسلاميين: كالفرزدق، وجرير، ولكنه لم يستشهد ببيت واحد لطبقة المحدثين، وقد جرى المتأخرون على هذه السنة إلا قليل منهم، وكأنه هو الذي ثبت أركانها من الأخذ عن الجاهليين والمخضرمين والإسلاميين، وعدم الأخذ عن طبقة المحدثين التي تبدأ ببشار بن برد"(٩).

ورأى عبابنة أن الخليل قد تجمع لديه قدر هائل من ألفاظ العرب وأشعارهم ولغاتهم، حتى قيل إنه: "كان يحفظ نصف اللغة، وأنه لم يكن يروي إلا الصحيح الموثوق به، وتتضح الثقة بما رواه الخليل من الاحترام الذي نالته شواهد سيبويه نفسه"(١٠). ولم يكن الخليل يتقدم خطوة واحدة دون اعتبار لاستعمالات العرب، وما يجري في كلامهم.

٥. وفي موقف الخليل من القياس: أوضح عبابنة أن القياس بدأ بعبد الله بن أبي إسحاق، وأما قياس الخليل فقد مضى فيه على سنة من قبله في القياس على الكثير، "وقد أداه عمله بتأثير ثقافته المنطقية، والتي لقفها وغذته بها صداقته لابن المقفع، وحياته في البصرة – موطن المذاهب المتصارعة– إلى أن هذه الطريقة هي الأنسب للبلوغ بالنحو مرتبة العلوم(١١). ويضرب عبابنة أمثلة على اتجاه الخليل إلى القياس على الكثير عددياً(١٢)، ومحاولة تأويل الشاذ، وقال في هذا: "وكان أول نحوي يهتم بالشاذ اهتماماً كبيراً، ويحاول أن يفسر سبب شذوذه ، وأن يجد له وجهاً

يقبل به، فلا يطرح أو ينفى من دائرة الكلام العربي المقبول"(١٣).

ويلخص عبابنة موقف الخليل من القياس بقوله " كان الخليل يبني على الأكثر، لأنه يريد صوغ علم، ويؤوّل الشاذ لكي لا يبعده عن حظيرة النحو، وهو كلام عربي أصيل، إلا أنّه لم يفز بالشيوع والكثرة، ويقيس على الشاذ أحياناً قليلة؛ لأنه كان يدرك في قرارة نفسه أن اللغة لا تخضع خضوعاً تاماً للمنطق وحقائق العلم، وأن عقل الخليل الذي أشرب ثقافة منطقية متينة لم يقبل قهر اللغة، بل كان يكتفي منها- في بعض الأحيان- بأدنى حظ من قبول التقنين والتقعيد. والخضوع للقياس"(١٤). وحرص عبابنة على تتبع نظرة النحاة بعد الخليل إلى الشاذ، التي شهدت اتساعاً كبيراً.

واستعرض عبابنة أقسام القياس عند الخليل، وجعلها أربعة: قياس الشبه في وجه من الوجوه، وقياس الاستئناس، وقياس الجدل، وهو طريق استدلالي جدلي، وقياس الافتراض. ومن الجدير بالذكر أن الخليل لم يستعمل هذه الأسماء، ولم ترد عنده، وإنما هي أسماء اختارها الباحث بقصد التوضيح والتقسيم. ثم أورد الباحث صفات قياس الخليل العامة؛ فذكر أن قياس الخليل امتاز عن قياس من سبقه من النحاة بأنه كان أكثر ألواناً، وأوسع تطبيقاً، وأمتن إحكاماً. فلم يخل في معظمه من أركان أربعة، هي: أصل، وفرع، وعلة، وحكم. وأصبحت هذه الأركان فيما تلا من زمن عماد كلّ قياس(١٥) . على انه يستدرك على ذلك الأمر بقوله: "على أن الخليل وقومه البصريين لم يجروا على أسباب القياس إلى ما لا نهاية، مثلما فعل أندادهم الكوفيون الذين قاسوا على الضرورات، والشواذ من الأبيات المفردة المخالفة للأصول المقررة، ففتحوا على أنفسهم باباً واسعاً، وانهالت عليهم القواعد وانتشرت، حتى لم يعد بالمستطاع حصرها(١٦)، كما أورد عبابنة أدلة أخرى من أدلة النحو وهي: الإجماع، واستصحاب الحال(١٧).

٦. وحول الأصل الثالث وهو التعليل، ذكر أن علل النحاة قبل الخليل كانت عللاً بسيطة تساعد على فهم كلام العرب، ويدور معظمها حول العامل، كما يدور بعضها حول المعنى الذي توّخاه الشاعر أو القائل، بذهابه إلى وجه معين من

الإعراب، أو استعماله كلمة استعمالاً خاصاً. غير أن الذي روي من تعليلات تلك الفترة – وهو قليل جداً – يشير إلى أن العلة حتى عصر الخليل كانت عربية محضة، نابعة من طبيعة اللغة نفسها، وليس فيها أثر للمنطق أو جموح للخيال، بعيداً عن الواقع اللغوي المستعمل(١٨).

أما التعليل عند الخليل فقد اتسع، نظراً لاعتقاده أن لكل ما نطق به عن العرب علة مرعية. ومن يقرأ أقواله في كتاب سيبويه يحس بأنه ليس عنده شيء لا يعلل، حتى ما جاء شذوذاً أو اضطراراً، على أن الخليل لم يتعصب لعلته التي اعتل بها، بل أوضح أنها مجرد حدس وتخمين(١٩). وأورد الباحث طائفة من تعليلات الخليل، ولاحظ من خلالها أن الخليل قد دعم تعليلاته بالأقيسة قصداً إلى التوضيح وتمكيناً للعلة.

واستلهم الخليل في كثير من علله ذوق العرب في أساليبهم، وأوجه استعمالاتهم، وكانت بعض علله تدور حول العوامل، وقد اتضحت مهارة الخليل في التعليل عندما كان يؤول الشاذ(٢٠).

وكان الخليل يستضعف بعض الاستعمالات مع التعليل لاستضعافه لها، كما كان يستحسن بعض الاستعمالات، أو يستقبح غيرها، موضحاً العلة في استحسانه أو استقباحه لها(٢١).

وثمة علل ترد كثيراً عند الخليل، منها علة المشابهة، وقد بنى عليها معظم أقيسته، وعلى الاستخفاف أو التخفيف على اللسان، وكثرة الاستعمال، والتعويض، والاستغناء. كما تكررت عنده في تأويله للشاذ علل طريفة منها: علة التوهم. كما كان الخليل يسند القواعد والأحكام بالعلل التي توضحها، وتبين وجه الحكمة منها(٢٢). وكانت تعليلات الخليل للقواعد والأحكام تتلاحق أحياناً حتى تشمل أبواباً بأكملها في كتاب سيبويه، من مثل: باب النداء، وباب الجزاء، وغيرها من الأبواب(٢٣). وربما كانت تعليلات الخليل نفسها تتخذ شكل القواعد والأحكام المختلفة(٢٤).

أما الصفات العامة لعلل الخليل فقد التقى الخليل مع من سبقه من النحاة في الغاية من التعليل: وهي فهم كلام العرب، لكن ثقافته العميقة الواسعة طبعت تعليله

بطوابع هامة تميز بها عن تعليل سابقيه، وأول ما يلاحظ أنه قد وسع نطاق العلة حتى شملت جميع الأحكام، ذاهباً إلى أن العرب قد بنوا أحكام لفظهم على علل معتبرة، جعل همّه أن يستخرجها، ويبين وجه الحكمة فيها(٢٥).

ولعل هذا هو مصدر قول القدماء: "إنه قد استنبط من علل النحو ما لم يستنبطه أحد، أو يسبقه إليه سابق(٢٦)".

ويلاحظ كذلك أن علله متينة محكمة، مدعومة بالقياس، وموضحة بالأمثلة، وأنه لم يكن يشترط أن يقوم الحكم على علة واحدة، بل ربما أتى له بأكثر من علة، أو أتى به لعلّة مركبة من مجموع شيئين، وقد كان خياله يشتط به أحياناً، فيأتي بعلل بعيدة ممعنة في التخيل والافتراض(٢٧).

على أن الخليل – مع ذلك كله– لم يخرج عن نطاق اللغة، أو يبتعد ذوق العرب فيما يستحسونه ويستقبحونه من استعمالاتهم، ولم يختلف تعليله اختلافاً تاماً عن تعليل سابقيه، بل كان عنده كثير من العلل التعليمية البسيطة التي تدور حول العوامل(٢٨).

ويرى عبابنة أنّه لا أثر واضح مباشر للمنطق في تعليل الخليل، بل يرى أنه حينما أباح لنفسه أن يكون للحكم الواحد أكثر من علّة، قد خالف عملياً ما هو مشهور من أمر العلّة العقلية، التي لا يثبت الحكم معها إلا بعلة واحدة، غير أن الذي لا شك فيه أنّ المنطق– بطرق استدلاله العقلية– قد أعان الخليل على النفوذ إلى العلل، والتأني لها ولأحكامها(٢٩).

وفي استعراضه لصورة التعليل بعد الخليل، أوضح عبابنة أن الخليل أثار بعمله هذا الاهتمام بالعلة، وأخذت تشغل من عقول النحاة حيزاً كبيراً، وظهرت في القرن الثالث كتب خاصة بالعلة. واستمر التأليف فيها بعد ذلك، ولم يخل منها كتاب في النحو.

٧. وفي الباب الثاني الذي جعله الباحث تحت عنوان (في الفروع) نجد ثلاثة فصول: أولها (في العوامل والمعمولات)، والثاني (في تحليل الأدوات والعبارات)، والثالث (في المصطلحات). وفيما يتعلق بالعوامل والمعمولات وقف الباحث عند هذا المفهوم قبل الخليل، فقد سبق الخليل إلى القول بالعوامل، ولكنه كان أول من

توسع في تطبيقها، وبسط ظلالها على أبواب النحو كلها تقريباً، والنحاة قبله لم يعرفوا سوى العوامل اللفظية، أما هو فقد أضاف إليها العوامل المعنوية[٣٠]. ولاحظ الخليل أن العوامل اللفظية تعمل ظاهرة ومحذوفة، وتوقف عند دلالة الحال وأثرها في حذف الفعل[٣١].

٨. كما عالج مسألة الحذف بسبب كثرة الاستعمال، ومعرفة المخاطب بالمحذوف[٣٢]. ووقف عند حذف المعمولات، كما وقف عند حذف العوامل، ووقف عند الإعمال والإلغاء في العوامل، وتعليقها عن العمل، وأن الخليل أول من أوردها[٣٣].

٩. ومن الأفكار اللافتة إشارة الباحث إلى أن الخليل يحكّم المعنى وسلامته في إلغائه بعض الأفعال، كما كان الخليل – في رأي الباحث– أول النحاة الذين راعوا الموضع أو المحل في الإعراب[٣٤]. ولم يكن الخليل في أحيان كثيرة يكتفي بوجه واحد من وجوه الإعراب، بل كان يعرض في المثال الواحد كل الوجوه الممكنة[٣٥]. بحيث يصح القول: "إنه أول من فتح في النحو باب وفرة الاحتمالات، وتعدد وجوه الإعراب[٣٦] – وفقاً للباحث – كما وضع الخليل في ثنايا حديثه عن العوامل والمعمولات بعض القواعد والأحكام التي رسخت، وظلت تتردد في كتب النحو حتى يومنا هذا، ومنها جواز تقدم بعض المعمولات على العوامل[٣٧]. وعدم جواز الفصل بين المتضايفين بجار ومجرور أو خلافهما، إلا في ضرورة الشعر. وأن العوض والمعوض لا يجتمعان[٣٨]. وأهمية العامل المختص[٣٩]، وغيرها.

١٠. وردّ الباحث على رأي بعض الباحثين القائل إن الخليل كان يرى أن الحركات زوائد جيء بها ليتوصل بها إلى النطق بالحروف، وليس العامل مؤثراً فيها، فلم تكن حركات مؤثرة في إفادة المعنى وإيضاحه، ورأى أن الخليل كان يقصد بهذا حروف الكلمة التي هي قبل الحرف الأخير، فإن البصريين اجتمعوا على أن الحركات دلالة على المعاني، ولو كان للخليل رأي مخالف لذكروه[٤٠]. وأورد أمثلة على ذلك.

١١. وعلى وجه الإجمال فإن الخليل قد تسلم نظرية العوامل من النحاة قبله بسيطة

ساذجة، فتوسع فيها وبسط ظلالها على معظم أبواب النحو، وقال بالعوامل المعنوية، ووضّح كثيراً من شروط الإعمال، وبعض القواعد والأحكام التي رسخت على مر العصور، وكانت المسحة الغالبة عليه هي المسحة اللغوية الخالصة. وكل ما يمكن أن نلمحه من أثر للمنطق عنده هو أنه مهد الأساس للفكرة القائلة: لا يجتمع عاملان على معمول واحد، وهي الفكرة التي أوجدت فكرة التنازع، ذلك الباب الذي يضرب مثلاً على تعسف النحاة في تطبيقهم لنظرية العامل، وفرضهم أساليب غير عربية على الناطقين باللغة العربية.

ومن العجيب أن لا نجد للخليل مع ذلك رأياً واحداً في التنازع، وكأنه لم يكن يرى أن تتحكم نظرية العوامل في النحو تحكماً ضاراً[٤١]. وأشار عباينة إلى تطور نظرية التعليل بعد الخليل، وكيف أساء متأخرو النحويين استعمالها بتحكيمهم إياها في النحو تحكيماً آلياً عقلياً. وأشار كذلك إلى ثورة ابن مضاء القرطبي، وإلى الدعوات المعاصرة لإلغاء نظرية العامل، وأشار إلى دراستين على وجه التعيين؛ دراسة إبراهيم مصطفى في إحياء النحو، ودراسة تمام حسان في مناهج البحث في اللغة.

١٢. وفي الفصل الذي حمل عنوان تحليل الأدوات والعبارات استعرض عباينة الأدوات التي تناولها الخليل بالتحليل، وهي: (لن، وكأن، وكأي، وكذا، وأما، وألا، وإنما، وأنما، وكأنما، وحيثما، وأما، وإلا، ومهما، وهلاّ. وقوما، ولولا، و ويكأن، وكما، ولعل، وذلك، وأنت، وإذن، وليس).

وعلى نحو ما كان الخليل يحلل الأدوات، كان يحلل الصيغ والعبارات، بسعفه في ذلك حسّ لغوي دقيق وخبرة بأساليب العربية، وفقاً لأسرارها التركيبية، ومعرفة تامة باستعمالاتها المختلفة، ومن ذلك تحليله لاسم الفعل (هلم)، وحيذا، واللهم... وتحليله للمصادر المثناة بقصد التكرير مثل (حنانيك، وسعديك...) ومهاراته في تفسير الآيات، وتحليله لأسلوب التعجب. وكان الخليل يلجأ إلى تحليل العبارات في بعض الأحيان لتثبيت القواعد، ولملاحظة الحذوف، مع إدراك لأثر الاستعمال في التركيب، وبناء الصيغ، وتكوين العبارات، وملاحظة الفروق الدقيقة في الاستعمال، وأن لبعض الصيغ والأدوات مواضع تستعمل فيها بمعنى، ومواضع

تستعمل فيها بمعنى مختلف، وأن لبعضها الآخر مواطن لا تبرحها[٤٢].

١٣. كما أظهر الباحث إدراك الخليل للفروق المعنوية الدقيقة، التي تنشأ عن اختلاف حركة الإعراب في الكلمة الواحدة، أو تنشأ عن تعدد الاحتمالات في الكلمة نفسها؛ فالخليل كان يدرك أثر الاستعمال في التركيب، ذاهبا إلى أن الحروف إذا ركب بعضها مع بعض تغير حكمها الأول، وحدث لها بالتركيب حكم آخر. ولآراء الخليل في تركيب الأدوات قيمة خاصة في هذا الزمن الذي ترمى فيه العربية بخلّوها من التركيب، والقدرة على إبراز المعاني من أقصر طريق، وبعجزها عن مواكبة التطور، واستيعاب ألفاظ الحضارة الجديدة[٤٣].

١٤. وأفرد عبابنة فصلاً للمصطلحات عند الخليل، ووقف عند دلالاتها الدقيقة كما رآها الخليل، وذكر أن سيبويه استخدم المصطلحات التي نقلها عن الخليل بالمعنى نفسه[٤٤]. ولاحظ أن مصطلحات الخليل غير مستقرة تماما، فقد يوجد للمسمى الواحد أحيانا أكثر من مصطلح، ويستعمل للمصطلح الواحد أحيانا أكثر من مسمى[٤٥]. وتناول عبابنة المصطلحات بعد الخليل وسيبويه، وكيف ثبتت وتطورت، وأخذت سمتها الواضح.

ملاحظات في المنهج:

١. اعتمد جعفر عبابنة في تناول موضوعه رؤية منهجية واحدة وواضحة، وهي أنه أخذ في فصوله كلها بالفكرة القائلة إن النحو العربي قد نضج على يد الخليل، وأصبح علماً تاما بما أرسى من أصوله، ووضع من قواعده وأحكامه.

ولذلك كان في كل مفردة يظهر الموقف قبل الخليل، ثم كان يتحدث عن دور الخليل، ثم يفرد حيزاً للحديث عما تلا الخليل في ذلك الموضوع. فعل ذلك في تناوله لموقف الخليل من السماع والقياس، والتعليل وغيرها. ليظهر ما تفرد به الخليل في هذه المسائل، وما توسع به الخليل حتى عدّ كأنه واضعه الحقيقي.

٢. اعتمد الباحث في الوصول إلى رؤيته عن الخليل النحوي على مصدر واحد للرؤية، هو الكتاب لسيبويه، إن التوجه نحو الكتاب في بحثنا عن نحو الخليل يعد

خطوة منهجية طبيعية ومتوقعة، بل وإجبارية إلى حد بعيد، فلا مناص من هذا التوجه، وقد ضاعت كتب الخليل وآثاره، ثم إن سيبويه قد ورث العلم من الخليل، تلقى الأصل، وقد ركزه الخليل في قمة الجبل. وعكف سيبويه على التدوين والتنظيم مستوعباً جهود سابقيه، مضيفاً ما يزيده المتفرد البار إلى ما يرث ويتلقى"[٤٦]. أو كما يصفه أبو الطيب اللغوي: "أخذ النحو عن الخليل جماعة، لم يكن فيهم، ولا في غيرهم من الناس مثل سيبويه... وهو أعلم الناس بالنحو بعد الخليل، وألف كتابه الذي سماه قرآن النحو، وعقد أبوابه بلفظه ولفظ الخليل"[٤٧]. ولعله يجدر بنا الآن وقد ظهرت الكثير من المخطوطات النحوية وحققت، أن نحاول إكمال الصورة من المصادر الأخرى، ومنها كتب التراجم، وكتب الأصول، والكتب التي تمثل نحو البصرة. وإلا فإن أسئلة هامة سوف تطالعنا، وتفسد إلى حد بعيد اطمئناننا إلى النتائج التي سنحصل عليها، فيما لو اقتصرنا على الكتاب وحده. ولعل أبرز هذه الأسئلة: أين الحدود الفاصلة بين ما هو للخليل، وما هو لسيبويه، بل وبين ما هو ليونس بن حبيب؟ ولربما كان الاستنتاج الذي يشط نحو الخيال، ونستنبطه من نصوص قليلة ثابتة النسبة للخليل، أولى وأجدر بالتقديم من استنطاق واستنتاج لنصوص لا نعرف حقيقة نسبتها، أو صدورها عن الخليل. إن جهد الدكتور عباينة في حينه، جهدٌ كبير مقدر، لكن على الباحثين استكمال عمله فيما تيسّر حديثاً من مصادر.

٣. يحمد للباحث غوصه داخل النصوص محاولاً تحليلها واستنطاقها؛ نجد ذلك في حديثه عن مصادر السماع وموقف الخليل منها، ونجد ذلك في حديثه عن العوامل والمعمولات وغيرها. وفي الوقت الذي يكشف لنا فيه الباحث عن صورة النحوي الحقيقية للخليل، لم نكتشف ما منهجية الخليل في التعامل مع اللغة والكلام، هل كان وصفياً؟ هل كان معيارياً؟ هل كان يحاول الوصول إلى نظرية نحوية متكاملة تبغي الوقوف على سيرورة اللغة في جانب التركيب وصلته بالدلالة؟

هل استطاع الوصول إلى وصف للنظام النحوي في العربية يمتاز بالتكامل والاستيفاء؟ ذلك أن الدارس للكتاب يضيع في خضم التفاصيل المتعلقة بالإعراب

ونظام الجملة، من غير أن يصل إلى سرّ النظام التركيبي في العربية، الموصل إلى أسرار المعنى والدلالة والذي هو في خاتمة الأمر مناط كل دراسة لغوية. وهو الذي عبّر عنه صاحب المستوفى في النحو كمال الدين علي الفرخان من أن النحو "صناعة علمية ينظر إليها أصحابها في ألفاظ كلام العرب من جهة ما يتألف بحسب استعمالهم، لتعرف النسبة بين صيغة النظم، وصورة المعنى، فيتوصل بإحداها إلى الأخرى"[٤٨]. ولعل هذا المطلب الذي نشير إليه فوق قدرة كل باحث؛ لأن الخليل لم يترك لنا ما نتكئ عليه في الوصول إلى مثل هذه الأحكام.

٤. حاول الباحث كثيراً أن ينفي عن الخليل الصبغة العقلية المنطقية الخالصة، وحاول جاهداً أن يوضح أن من الملامح العامة لنحو الخليل أنه كان يستند في كل ما أتى به من آراء إلى استعمالات العرب، وليس إلى اعتبارات عقلية محضة، لذا فإن أثر المنطق في نحوه كان ضئيلاً جداً، في الوقت الذي اجتهد فيه بإظهار دور ثقافته المنطقية في القياس، والتعليل، والعوامل والمعمولات. وأرى أن لا ضير في هذه الثقافة المنطقية، التي تعين في الوصول من الأجزاء إلى الكليات، أو العكس، لكن النحوي الذي يتصدى للتقعيد، خاصة في الفواتح ومواطن الريادة، لابد أن يحتكم لواقع الاستعمال، فالسيرورة اللغوية في بيئة لغوية ما هي التي تصنع القاعدة، وليس القاعدة بحال هي التي تحكم سيرورة اللغة، وهو ما رأينا بعض مظاهره في نحونا العربي وقد أشار الدكتور أحمد البدوي إلى هذه القضية بقوله: "وبينما يذهب الباحث العبابنة إلى أنّ "الخليل كان ملماً إلماماً كافياً بعلم المنطق، إذ كان المنطق شائعاً في بنيات المتكلمين آنذاك، وكان هو نفسه ممن خاض في الكلام والجدل"[٤٩] يقرر العبابنة نفسه في موطن آخر: " الخليل يستند في أدائه إلى استعمالات العرب، وليس إلى اعتبارات عقلية محضة، وبالتالي فإن أثر المنطق في نحوه، كان ضئيلاً لا يظهر إلا في بعض مسائل القياس، وبعض التعليلات، وفي بعض أحكام العوامل"[٥٠]. فالخليل من جهة ممارس للمنطق الذي راجت سوقه، ولاسيّما وسط المتكلمين، وبيئة الفقهاء، ولكنه من جهة أخرى تحرّز من استخدام المنطق في مجاله اللغوي. ولعل إبراهيم السامرائي كان يرد على هذا الرأي في

المقدمة التي عقدها للدراسة المتخصصة المتعمقة التي أعدها "العبابنة"، فقال: وددت لو أن د. جعفر العبابنة قد تشدد في نقده، ودرسه في فصل التعليل عند الخليل، فوقف منه موقف الراد لبعض تعليلاته المتكلفة التي لا تحتملها العربية، وهي بنت السليقة السليمة المبدعة البعيدة عن التعسف والتكلف. ألا ترى أن هذه التعليلات هي التي شجعت الذين خلفوا الخليل فانساقوا في هذه الطريق المظلمة، فأفسدوا النحو، فجعلوه ضرباً من المحاكمات العقلية"(٥١). ويبدو أن للمنطق أثراً قوياً، وإن كان مقداره "ضئيلاً" وهو ما سماه السامرائي "السير في طريق مظلمة".

٥. كان من النتائج البارزة التي توصل إليها الباحث أن من الملامح اللافتة لنحو الخليل أنه لم يخل من مسحة أدبية بلاغية تتمثل في تفريقه بين الأساليب، وتمييزه بين المعاني، وتفسيره للعبارات.

٦. اقتصر هذا البحث على دراسة النحو وحده دون الصرف. وقد فوت هذا علينا خيراً كثيراً؛ فالصرف بقي إلى فترة طويلة جزءاً من علم النحو، والطبقة التي ينتمي إليها الخليل، كانت الطبقة التي نظرت إلى التركيب اللغوي على أنه جماع لقواعد الصوت والصرف والنحو والمعجم، وبالتالي يجد الباحث في الكتاب مباحث نحوية، ومباحث صرفية ومباحث صوتية، ومباحث لها صلة بالمستوى المعجمي. ويعزز هذا الذي نقول ما أورده الرضي في شرح الشافية، يقول: "واعلم أن التصريف جزء من أجزاء النحو بلا خلاف من أهل الصناعة"(٥٢).

٧. في حديث الباحث عن موقف الخليل من التعامل مع القراءات، اقتصر ما أورده على المسألة حول قضيتين:

١- رد الفكرة القائلة بأن الخليل كان يرد بعض القراءات.

٢- أنّه كان يأخذ بعض القراءات مسلماً بها، وكان يحمل على بعضها الآخر.

لكنه لم يقف عند منهجية الخليل في التعامل مع القراءات، وكيف كان يوجه القراءة، ولماذا كان يحمل على بعضها، وأين ضابط المعنى في كل ذلك؟ وقد أشار الدارسون إلى أن حجم الشواهد القرآنية يقل بكثير جداً عن الشواهد الشعرية. لاحظ

ذلك الدكتور محمد عيد في دراسته الرواية والاستشهاد باللغة، ولاحظه الدكتور حسن الشاعر في دراسته النحاة والحديث النبوي، ولاحظه الدكتور فخر الدين قباوة في دراسته تاريخ الاحتجاج النحوي بالحديث الشريف.

٨. كان وقوف الباحث مشابهاً لمعظم الدارسين في مسألة موقف الخليل من الاحتجاج بالحديث الشريف، فقد سلّم بأن الخليل لم يستشهد بالحديث النبوي في تأصيله لقواعد النحو، واكتفى بمحاولة التفسير التي أوردها السيوطي. مع أن الباحث يذكر أن الخليل يرى أن تؤخذ اللغة من ينابيعها الأصيلة، ولذا شدّ الرحال إلى مواطن العرب بالجزيرة، وقد كان للخليل ريادة في حقل الشواهد، "إذ جاب بوادي الحجاز ونجد وتهامة، يواجه العرب في صحرائها، ويستمع لأحاديثها، ثم يعود إلى البصرة ليوظف تلك المادة الوافرة في جميع أصول التعبير، وفروعه مع الشواهد والعلل والتفسير"[٥٣]، ويتفرغ بعد ليصنف كتاباً كاملاً تحت عنوان (الشواهد)[٥٤] وما لم نطلع على هذا الكتاب فلن نجزم بشيء مما قيل حول موقفه من الحديث، بل إن ما وردنا من عبارات في كتب التراجم، يمكن أن يوصلنا لنتائج مغايرة فقد ثبت عن النضر بن شميل قوله: "ما رأيت أعلم بالسنة بعد ابن عون من الخليل بن أحمد"[٥٥].

وإن العالم بالسنة لا يمكن أن يغفل الاحتجاج بالحديث الشريف، أو أن يكون له تحفظ عليه إلا إذا كان له من الأسباب غير ما أورده السيوطي، نقلاً عن ابن الضائع وأبي حيان من أسباب واهية، كرواية الحديث بالمعنى أو وجود الرواة الأعاجم.

٩. في حديثه عن عقلية البصريين والكوفيين ذكر الباحث أن العوامل التي امتازت بها بيئة البصرة العلمية قد أعدت جميعها "عقول البصريين لأن تمتاز عن عقول أندادهم الكوفيين، فتكون أكثر دقة وميلاً إلى التعميم، وأكثر مهارة في صوغ العلوم"[٥٦]. لكننا نجد عدداً من المحدثين يميل إلى صنيع الكوفيين بوصفه الأقرب إلى الوصفية، التي هي أقرب إلى روح اللغة، ودورها كظاهرة اجتماعية تؤخذ من واقع الاستعمال.

١٠.لم يقف الباحث عند موقف الخليل من كلام العرب نثراً، مع أنه الصورة التواصلية الحيّة للغة، ولعلّ هذا الجانب، مع جانب موقفه من الاحتجاج بالحديث وهو نثر، يمكن أن يشكل نافذة أخرى للرؤية الخليلية للشاهد النحوي.

١١. يحسب للباحث وقوفه -ولو كان ذلك وقوفاً قصيراً- عند مسألة الحذف (النحوي) عند الخليل، وذلك في حديثه عن العوامل والمعمولات، وفي تحليله للأدوات، ويمكننا إجمال الضوابط التي يخضع لها موضوع الحذف، وذكرها الباحث فيما يتعلق بعمل الخليل، بالضوابط الآتية:

١- ضابط كثرة الاستعمال.

٢- ضابط المتلقي أو المخاطب ومعرفته بالمحذوف.

٣- ضابط المعنى.

ويمكن أن نجمع من هذه الضوابط خلاصة نظرية في الحذف عند الخليل، وهو موضوع جدير بالدرس والتتبع، ويمكننا أن نشير إلى أن الضابط الأول يتصل بما يعرف بالعرف اللغوي، وقد جعله مجمع القاهرة أصلاً ثابتاً في قبول الجديد من المحدثات اللغوية، أما الضابط الثاني فيتصل بالسياق الاجتماعي للتركيب اللغوي أو سياق الحال، وهو ضابط مهم، لم يظفر بالعناية التي يستحقها عند الدارسين. وأما الضابط الثالث فيتصل بالسياق اللغوي للتركيب، وجماع المعنى المستل من التركيب كله.

١٢.أجاد الباحث في حديثه عن الحركات وأثرها في المعنى فعلامات الإعراب هي حركات دوالٌ على المعنى، ويمكن أن نفيد هنا من نظرية تضافر القرائن، وقرائن المعنى التي جلاها الأستاذ الدكتور تمام حسان في كتاب اللغة العربية معناها ومبناها، وأن هذه الحركات قد تكون فيصلاً في تحديد المعنى أحياناً، وقد تكون بلا أدنى تأثير في المعنى في سياقات أخرى. لكنها تبقى قرينة واحدة فقط من قرائن المعنى، إضافة إلى القرائن الأخرى: الصرفية، والمعجمية.

١٣.امتاز الباحث بما يمكن أن نطلق عليه (اللباقة الأكاديمية) إن جاز التعبير ، فقد

عرّض بالتعليل والعلل، وعرّض بالشطط في نظرية العامل، مع أن الخليل هو بطل هذه الأصول، إلا أن الباحث حاول أن يبعده إبعاداً تاماً عن الصورة المعتمة لمن تشبث بها. يقول فيه السيرافي "كان الغاية في تصحيح القياس، واستخراج مسائل النحو وتعليله"[٥٧] ونرى أن النحاة الأوائل، ومنهم الخليل قد أبعدوا النحو عن فكرته الرئيسة، وهي وصف كلام العرب لينحو القائل نحوه ويتصور سماته؛ من خلال تلك النظريات التي أبعدته عن روحه، ولم تربط بين مستوى هام من مستويات النظام اللغوي وهو النحو ورأس الهرم فيه وهو الدلالة.

١٤.بذل الباحث جهداً واضحاً في استعراض مسألة المصطلحات عند الخليل، وتطور المصطلح النحوي عند الخليل، وسمات المصطلح عنده، وكنا نتوقع منه الوقوف على مشكلات المصطلح عند الخليل كما تبدت في الكتاب، والتي ما زلنا نلمح بعض مظاهرها حتى وقتنا الحاضر ومنها استعمال مصطلح واحد بإزاء مفاهيم مختلفة؛ فالمفرد مثلاً: هو خلاف المثنى والجمع، وهو خلاف الجملة وشبه الجملة، وهو خلاف المضاف والشبيه بالمضاف. ويمكن إعادة كتابة هذا الفصل بالاستعانة بمفردات علم المصطلح الحديث.

القمر والهالة *:

وصف د. أحمد محمد البدوي الخليل بأنه قمر وهالة؛ القمر ما صدر عن الرجل من عمل عظيم مهيب، والهالة استحالة شأن الرجل إلى انبهار مطلق في نفوس كثيرة. ومن اقتران الأمرين أو امتزاجهما تأتت السيرورة للأسطورة الصادقة، ما طرق الرجل باباً إلا انفتح أمامه على مصراعيه، بل بدا سبّاقاً، ما دخل مضماراً إلا كانت الصدارة من نصيبه، لا يكاد يلحق بغباره أحد. إن السداد حليفه في كل مجال طرقه[٥٨]. فهل استطاع جعفر عبابنة أن يتخلص من وهج الهالة ليجلو القمر واضحاً من غير أن يأخذه سطوع الهالة حوله؟

نستطيع -بلا ريب- أن نصف صنيع الدكتور عبابنة بالموضوعية. فهو، وإن كان قد استحوذت عليه فكرة تفوق الخليل، قد عرض لجوانب هذه الشخصية دون تهويل ، يقول الدكتور إبراهيم السامرائي في هذا: "ثم إنه لم ينبهر بسطوع

الأضواء التي وجهت على الخليل مبهرة أصحابها ففاتهم بذلك علم كثير"[٥٩].

وقال: "لم يكن الصديق جعفر من هؤلاء الذين حملوا على الابتعاد عن العلم الموضوعي، والضياع في تيه الإعجاب والحماسة، فقد أخذ نفسه بكثير من الجد والصبر وهدوء الدارس المطمئن، فكان له من ذلك هذه الثمرة المباركة الطيبة بحثاً قائماً على أسلوب علمي رصين"[٦٠].

وبعد؛

فهذه هي صورة الخليل النحوي كما رسمها جعفر عبابنة في جهد علمي رصين يستحقه الخليل، فهذا الزاهد الذي قال فيه تلميذه النضر بن شميل: "أقام الخليل في خص من أخصاص البصرة لا يقدر على فلسين وأصحابه يكسبون بعلمه الأموال"[٦١]، وهذا العالم الذي استحوذت عليه الفكرة حتى ارتطم بعمود المسجد من غير أن ينتبه له، لجدير بأن يقرأ مرات عديدة.

الحواشي.

(١) جعفر عبابنة، مكانة الخليل بن أحمد في النحو العربي، دار الفكر للنشر والتوزيع، عمان، ط١، ١٩٨٤، ص٩.

(٢) نفسه، ص٢٣.

(٣) نفسه، ص٣٤.

(٤) نفسه، ص٤٨.

(٥) نفسه، ص٤٩.

(٦) نفسه، ص٤٩.

(٧) نفسه، ص٥١.

(٨) نفسه، ص٥٢.

(٩) نفسه، ص٥٤.

(١٠) نفسه، ص٥٥.

(١١) نفسه، ص٦١.

(١٢) نفسه، ص٦٢-٦٣.

(١٣) نفسه، ص٦٣.

(١٤) نفسه، ص٦٩.

(١٥) نفسه، ص٨١.

(١٦) نفسه، ص٨٢.

(١٧) نفسه، ص٨٢-٨٣.

(١٨) نفسه، ص٨٧.

(١٩) نفسه، ص٨٨.

(٢٠) نفسه، ص٩٢.

(٢١) نفسه، ص٩٥.

(٢٢) نفسه، ص٩٩.

(٢٣) نفسه، ص١٠١.

(٢٤) نفسه، ص١٠٢.

(٢٥) نفسه، ص١٠٣.

(٢٦) الزبيدي، طبقات النحويين واللغويين، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، ط١، القاهرة، ١٩٥٤م، ص٤٣.

(٢٧) جعفر عباينة، ص١٠٣.

(٢٨) نفسه، ص١٠٣.

(٢٩) نفسه، ص١٠٤.

(٣٠) نفسه، ص١١٠.

(٣١) نفسه، ص١١٧.

(٣٢) نفسه، ص١١٧.

(٣٣) نفسه، ص١٢١.

(٣٤) نفسه، ص١٢٦.

(٣٥) نفسه، ص١٢٩.

(٣٦) نفسه، ص١٣٠.

(٣٧) نفسه، ص١٣١.

(٣٨) نفسه، ص١٣٣

(٣٩) نفسه، ص١٣٣.

(٤٠) نفسه، ص١٣٤.

(٤١) نفسه، ص١٣٦.

(٤٢) نفسه، ص١٥١.

(٤٣) نفسه، ص١٥٦.

(٤٤) نفسه، ص١٧٦.

(٤٥) نفسه، ص١٧٩.

(٤٦) أحمد البدوي، الخليل بن أحمد: سيرة ونصوص، منشورات جامعة قار يونس/ بنغازي، ط١، ١٩٩٤م، ص١٩.

(٤٧) أبو الطيب اللغوي، مراتب النحويين واللغويين، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، مكتبة نهضة مصر، القاهرة، بلا تاريخ، ص١٠٦.

(٤٨) الفرخان (كمال الدين أبي سعيد بن علي بن مسعود بن محمود بن الحكم)، المستوفي في النحو، تحقيق محمد بدوي، ط١، القاهرة، دار الثقافة العربية، ١٩٨٧م، مجلد١، ص٣.

(٤٩) أحمد البدوي، الخليل بن أحمد: سيرة ونصوص، ص٣٤.

(٥٠) جعفر العباينة، ص٢٩.

(٥١) إبراهيم السامرائي، مقدمة المرجع السابق، ص٥-٦.

(٥٢) الرضي الأستراباذي (رضي الدين محمد بن الحسن الأستراباذي النحوي)(ت ٦٨٦هـ)، شرح شافية ابن الحاجب، حققها وضبط غريبها : محمد نور الحسن ومحمد الزفزاق ومحمد

محي الدين عبد الحميد، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت، بلا تاريخ، مجلد١، ص٦.

(٥٣) محمد الطنطاوي، نشأة النحو، ط٢، بلا تاريخ، ص٣٢.

(٥٤) انظر: ابن النديم، الفهرست، المطبعة الرحمانية، مصر، ١٣٤٨هـ، ص٤٩. القفطي، إنباه الرواة، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، مطبعة دار الكتب، القاهرة، ١٩٥٠م، ج١، ص٣٣٠.

- الموسوي الأصفهاني، محمد باقر، روضات الجنات، تحقيق أسد الله إسماعيليان، مكتبة إسماعيل طهران، ١٣٩١هـ، ج٣، ص٢٧.

(٥٥) انظر: إرشاد الأريب، ج٤، ص١٧٩-١٨٠. ابن الأنباري، نزهة الألباء، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، مطبعة المدني، القاهرة، ١٩٦٧م، ص ٤٨

(٥٦) جعفر عبابنة، ص٦١.

(٥٧) ياقوت الحموي، معجم الأدباء، وزارة المعارف المصرية، دار المأمون، ط٣، بلا تاريخ، ج١١، ص٦٦.

• هذا العنوان استعارته الباحثة من عنوان فرعي للدكتور أحمد محمد البدوي في كتابه (الخليل بن أحمد سيرة ونصوص)

(٥٨) أحمد البدوي، ص٩.

(٥٩) إبراهيم السامرائي، من تقديم كتاب جعفر عبابنة مكانة الخليل في النحو العربي، ص٥.

(٦٠) نفسه.

(٦١) ابن خلكان (أبو العباس شمس الدين أحمد بن محمد بن أبي بكر) (ت٦٨١هـ)، وفيات الأعيان، تحقيق إحسان عباس، دار صادر، بيروت، ط١، ١٩٨٩م، مجلد٢، ص٢٤٥.